



بيان

الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية

السبت ١ نيسان/ابريل ٢٠١٧

الهيئة العليا تستنكر الاتفاق الذي يجري الإعداد له لتهجير أهالي مدينتي الزبداني ومضايا

في إطار عمليات الترحيل والتهجير التي يقوم بها النظام، تتوارد الأنباء عن اتفاق يجري الإعداد له لتهجير أهالي مدينتي الزبداني ومضايا في ريف دمشق تهجيراً قسرياً مقابل إخلاء سكان مدينتي كفريا والفوعة وترحيلهم الى ريف دمشق ليحلوا محل أهل الزبداني ومضايا المهجرين الى المجهول، مع ما يستتبع هذا الاجراء من اعتداء على حقوق سكان هذه المدن في البقاء في بيوتهم وعلى أرض آبائهم وأجدادهم، وفتح الباب أمام مشاريع مماثلة تستهدف سوريا وطناً وشعباً.

إن الهيئة العليا للمفاوضات تستنكر هذا الاتفاق وأمثاله، وتدعو جميع المعنيين برعايته وتنفيذه من سوريين وغيرهم الى وقف هذه الجريمة بحق الشعب السوري عموماً وضحايا التهجير بسببه على وجه الخصوص، وتعتبر كل ما يُبنى عليه باطلاً ويتوجب الغاؤه. فهو يأتي في إطار خطة لمصلحة ايران وحزب الله في مشاريعهم للتغيير السكاني في سوريا وإحلال مجموعات محل أخرى على أسس طائفية خدمة لمشاريعهم التقسيمية الفئوية في بلادنا وفي المنطقة.

إن هذا الاتفاق معادٍ للشعب السوري ومناقض للقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية، ويتوجه مباشرة لضرب العملية السياسية الجارية وإثارة الفتن ومشاريع الصراعات والحروب المفتوحة في المنطقة.

نتوجه الى السوريين جميعاً حيثما كانت مواقعهم بنداء حول الوقوف في وجه هذا الاتفاق، وندعوا الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي لإدانة هذا المشروع الإجرامي الذي تقوده ايران بحق الشعب السوري، واتخاذ الخطوات المطلوبة لوقفه وإلغاء مترتيباته، ومساعدة أهالي الزبداني ومضايا وكفريا والفوعة في البقاء في بيوتهم والمحافظة على وجودهم وحقوقهم فوق أرضهم.

سوريا لجميع السوريين من مختلف المكونات الدينية والطائفية والعرقية، والدفاع عن الوحدة الوطنية للشعب واجب الجميع من أجل محاربة الاستبداد والارهاب ومشاريع التقسيم والعدوان على السوريين فوق أرضهم وفي بيوتهم.

الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية

أصدرت الهيئة العليا للمفاوضات بياناً استنكرت فيه اتفاق كفريا والفوعة، معتبرة إياه تهجيراً قسرياً مقابل إخلاء سكان مدينتي كفريا والفوعة وترحيلهم الى ريف دمشق ليحلوا محل أهل الزبداني ومضايي المٌهَجَّرين الى المجهول، مع ما يستتبع هذا الاجراء من اعتداء على حقوق سكان هذه المدن في البقاء في بيوتهم وعلى أرض آبائهم وأجدادهم، وفتح الباب أمام مشاريع مماثلة تستهدف سوريا وطناً وشعباً.

ودعت الهيئة "جميع المعنيين برعايته وتنفيذه من سوريين وغيرهم الى وقف هذه الجريمة بحق الشعب السوري عموماً وضحايا التهجير بسببه على وجه الخصوص، وتعتبر كل ما يُبنى عليه باطلاً ويتوجب إلغاؤه".
كما دعت السوريين جميعاً حيثما كانت مواقعهم إلى الوقوف في وجه هذا الاتفاق، وطالبت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي بإدانة هذا المشروع الإجرامي الذي تقوده إيران بحق الشعب السوري، واتخاذ الخطوات المطلوبة لوقفه وإلغاء مترتيباته، ومساعدة أهالي الزبداني ومضايي وكفريا والفوعة على البقاء في بيوتهم والمحافظة على وجودهم وحقوقهم فوق أرضهم.

صورة البيان:



المصادر: